الصباح الاقتصادية
12
العدد 3575 - السنة الثانية عشرة
الإثنين 25 جمادى الأولى 1441 - الموافق 20 يناير 2020
Monday 20 January 2020 - No.3575 - 12 th Year

خلال حفل تخريج متدربي برامج شهادات الاعتماد المهني الاحترافية

«الدراسات المصرفية» يكرم 20 موظفا من البنك الوطني

لقطة جماعية من حفل التخرج

كرم معهد الدراسات المصرفية 20 موظفا من بنك الكويت الوطني والمنتسبين في مجموعة من البرامج التدريبية التي يوفرها المعهد لموظفي المؤسسات المصرفية، وذلك ضمن برامج شهادات الاعتماد المهني الاحترافية لعام 2018-2019، والمعتمدة من معهد لندن المصرفي والمالي، الذي يعد واحدا من أعرق المؤسسات العالمية المتخصصة في مجال التعليم المهني، والخاصة بالخدمات المصرفية والمالية.

جاء التكريم خلال حفل تخريج المتدربين الذي اقيم في قاعة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بغرفة تجارة وصناعة والكويت، برعاية محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل، وحضور الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر والمدير العام لمعهد الدراسات المصرفية الدكتور يعقوب الرفاعي ومدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية محمد العثمان ومدير عام مجموعة العمليات محمد الخرافي.

وشملت الشهادات التي حصل عليها موظفو البنك: شهادة مدير فرع مصرفي معتمد (CBBM) ، شهادة أداء الإدارة الإستراتيجية (SMPS)، شهادة مدير معتمد (CM)، إدارة المخاطر (RMC).

وبهذه المناسبة قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني «إن استراتيجية البنك تشجع الموظفين على استكمال دراستهم واستمرارهم في تنمية وتطوير مهاراتهم وخبراتهم، إذ قام البنك بربط نظام الترقيات والحوافز المالية بالشهادات العلمية والدورات التدريبية التي يحصل عليها الموظف، وذلك حرصا على ضمان التطوير المستمر لموظفي البنك».

وأوضح العبلاني أن الوطني يقدّر بشكل كبير أهمية حصول موظفيه على شهادات الاعتماد المهني الاحترافية، ويسعى دائما لتحفيزهم على مواصلة التطوير الدائم لقدراتهم ومهاراتهم، حيث أصبحت هذه الشهادات من أهم أدوات وأساليب التعلم والتدريب المستمر والمطبقة عالميا، إضافة إلى دورها في رفع الكفاءة المهنية للموارد البشرية العاملة بالقطاع المصرفي لتواكب التطورات العالمية في هذا المجال».

وأشاد العبلاني بالدور الحيوي والمهم الذي يقوم به معهد الدراسات المصرفية، في تقديم هذه النوعية من الشهادات الاحترافية التي تثري العمل المصرفي، وكذلك جهوده المتواصلة في تعزيز وتطوير الكوادر الوطنية، داعيا المكرّمين إلى مواصلة العمل الجاد والدؤوب وتكريس جهودهم لصنع مستقبل مالي ومصرفي أفضل للكويت.

وتأتي برامج شهادات الاعتماد المهني ضمن استراتيجية معهد الدراسات المصرفية الرامية إلى صقل مهارات وقدرات الكوادر الوطنية العاملة في المؤسسات المصرفية الكويتية، والتي تستهدف رفع كفاءتهم وتنمية قدراتهم، وذلك لضمان مواكبتهم لكل ما هو جديد في الصناعة المصرفية عالميا، وتأهيلهم ليكونوا مساهمين فاعلين في عملية التنمية الاقتصادية للكويت.

وتتلاقى المبادرات التي يقدمها معهد الدراسات المصرفية مع استراتيجية بنك الكويت الوطني الهادفة إلى الاستثمار في الموارد البشرية، وسعي البنك الدائم لدعم الكوادر الوطنية وتمكينها وتأهيلها وتوفير الفرص الوظيفية الملائمة لها، وذلك التزاما بدوره كأحد أكبر مؤسسات القطاع الخاص توظيفا للعمالة الوطنية، إلى جانب حرص البنك على توفير البرامج التدريبية التي تساعد في تطوير أداء موظفيه، والتي يتم إعدادها وفقا لمعايير منهجية وعلمية حديثة.

■ العبلاني: حريصون على تنمية مهارات كوادرنا البشرية وفقا لأفضل البرامج التدريبية العالمية

مؤشرات البورصة تتلون بالأخضر.. و«العام» يرتفع 41.8 نقطة

جلسة خضراء للبورصة

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية امس الاحد على ارتفاع المؤشر العام 41,8 نقطة ليبلغ مستوى 6393,04 نقطة بنسبة 0,66 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 200,1 مليون سهم تمت من خلال 7708 صفقات نقدية بقيمة 43,3 مليون دينار كويتي (نحو 147,22 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 22,81 نقطة ليصل الى مستوى 4908,9 نقطة بنسبة 0,47 في المئة عبر كمية اسهم بلغت 134,7 مليون سهم تمت عبر 4091 صفقة نقدية بقيمة عشرة ملايين دينار (نحو 34 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 51,17 نقطة ليصل الى مستوى 7140,6 نقطة بنسبة 0,72 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 65,7 مليون سهم تمت عبر 3617 صفقة بقيمة 33,3 مليون دينار (نحو 113,22 مليون دولار).

وكانت شركات (اموال) و(تجارة) و(مراكز) و(ثريا) و(كابلات) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (ارزان) و(اهلي متحد) و(الاولى) و(الخليجي) و(بيتك) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (الخليجي) و(تمدين ا) و(رماية) و(ايفا فنادق) و(عقارات ك) الاكثر انخفاضا.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في راسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.

«المالية»: «شهادة الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل»..إلكترونيا

أعلنت وزارة المالية الكويتية إطلاقها خدمة استخراج من خلال موقع الوزارة اعتبارا من أمس الأحد.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن هذه الخدمة تمكن الشركات والمؤسسات الكويتية والخليجية والأفراد من الإفراج عن المبالغ المالية المحتجزة من الجهات الحكومية والخاصة التي أبرموا معها عقودا أو اتفاقيات أو تعاملات وذلك تطبيقا لأحكام المادتين 37 و38 من اللائحة التنفيذية لمرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 55 المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2008.

وأوضحت أن الخدمة تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات عملا بتوجيهات مجلس الوزراء بشان رفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة وتحويلها إلى خدمات إلكترونية لاسيما لقطاع الأعمال بما يحقق رؤية البلاد في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية.

ونقل البيان عن الوكيل المساعد للشؤون المالية والضريبية بوزارة المالية أسيل المنيفي قولها إن تسلم الشهادة عبر البريد الإلكتروني وفقا لهذه الخدمة سيكون مباشرة دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل بحد أقصى.

وأوضحت المنيفي أن هذه الخدمة الإلكترونية ستكون جاهزة لاستخراج أكثر من 7000 شهادة إلكترونية كانت الوزارة تقوم بإصدارها ورقيا في كل سنة ميلادية.

وأشارت إلى أن ذلك من شأنه توفير الوقت والجهد والمال إضافة إلى إلغاء الدورة المستندية الورقية الطويلة بالمرفقات والمستندات وخلافه التي كان يتحمل عناءها الأفراد والشركات.

«استثمارات» توقع عقد قرض بـ 6.5 ملايين دينار مع بنك محلي

أعلنت شركة الاستثمارات الوطنية عن قيامها بتوقيع عقد قرض ممنوح من أحد البنوك المحلية بقيمة 6.5 مليون دينار (21.5 مليون دولار).

وقالت "استثمارات" في بيان للبورصة الكويتية أمس الأحد، إن القرض بمدة 5 سنوات، وبهدف إعادة تمويل قروض حالية.

وأوضحت أن القرض سينعكس على البيانات المالية للشركة في صورة انخفاض طفيف على تكاليف التمويل.

وأعلنت الشركة في منتصف ديسمبر الماضي، عن توقيع عقد قرض ممنوح من أحد البنوك المحلية بقيمة 13 مليون دينار، ولمدة 5 سنوات لتمويل أغراض استثمارية.

وحققت "استثمارات" أرباحاً بقيمة 9.25 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، مقابل أرباح بنحو 8.41 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2018، بزيادة 10 بالمائة.

وأنهى سهم الشركة جلسة أمس بالبورصة مرتفعاً 1.41 بالمائة عند سعر 144 فلساً، وذلك بتداول 3.84 مليون سهم بقيمة 552.85 ألف دينار.

بعدما كبدت المال العام ملياري دولار في مشروع الداو كيميكال

الحداد: قرارات الحكومة «غير المدروسة» ومخالفات المناقصات سبب رئيسي لعجز الموازنة

■ احدي الوزارات تكبد المال العام خسائر لتعسفها بحجز معدات وآليات مقاول الباطن

فهد الحداد

شدد المحامي فهد الحداد، على ضرورة أن تتجه الحكومه الي وضع خطة واستراتيجية لتصحيح مسار الموازنات العامة للفترات القادمة مبينا ان سوء الادارة نتج عنه حدوث العجز التقديري للميزانية الماليه للدولة 2020\ 2021 والبالغ 9.2 مليار دينار، وذلك العجز جاء نتيجة خلل في منظومة الاداء الحكومي والذي يعكس ضعف الاداء، ولاسيما اهدار المال العام عن طريق المناقصات التي تتطرح وتلغي ما يضطر الشركات بالعودة علي الدولة للمطالبة بتعويضات مالية بالمليارات .

وضرب الحداد مثالا علي القرارات الغير مدروسة والتي كبدت المال العام اكثر من 2 مليار دولار في مشروع الداو كيميكال، فضلا عن مشروع الشركة الأجنبية التي حصلت علي مناقصة كمقاول رئيسي من قبل إحدي الوزارات جعلها تقوم بالتحفظ علي المعدات والآليات الخاصة بمقاول الباطن مادفعنا الي اللجوء لرفع دعوي قضائية بالتعويض الذي بفوق العشر ملايين دينار نتيجة لتلف اليات ومعدات الشركة التي تم حجزها من قبل الوزارة، وكان من الأجدر علي الوزارة تحرير معدات والآليات موكلي المقاول من الباطن وعلي الوزارة ملاحقة الشركة «المقاول الرئيسي» بدلا من تكبيد المال العام الخسائر دون مبرر

وقال الحداد ، إن سوء قرارات الدوله أصبح يكبد المال العام اموالا ضخمة قد يكون اثرها بالغا فيما يحدث من عجز في الموازنة العامه داعيا الحكومة إلي ضرورة مراجعة قراراتها فيما يطرح من مناقصات ،مع ضرورة اعادة النظر في برنامجها المالي خاصة فيما يتردد عن توجهها خاصة في خفض رواتب المواطنين.

وشدد الحداد علي عدم المساس بجيب المواطن نتيجة للقرارات السلبية والتي قد تنعكس علي الأسرة الكويتية والمجتمع بأزمات اقتصادية في المستقبل قد تنعكس علي السوق المحلي بالركود.

ووصف الحداد ممارسات طرح المناقصات الحكومية بالفساد المقنع، خاصة مع اسناد المقاولين الكبار المشاريع التي رست عليهم الي مقاولين من الباطن مما يترتب عليه تعطل المشاريع و الدخول في نزاعات وخلافات وقضايا تنتهي محصلتها الي الاضرار بالمال العام.

واشار إلي أن اعتماد الحكومة في اتخاذ قراراتها علي المستشارين الغير اكفاء يعتبر احد الاسباب الرئيسية للعجز المالي الذي يحدث في الميزانيات العامه للدوله، لذا يجب علي الحكومة تدارك هذا الخلل الكبير لاعادة تصحيح تلك القرارات سواءا بالتعديل في التشريعات الخاصة بالمناقصات او طرح المشاريع. لافتا إلي أن توجيه النظر للمؤسسات الحكومية بالوقوف علي حركة الانفاق ومتابعتها بشكل دقيق لحماية المال العام يمثل ضرورة عاجلة لانقاذ المواطن من تداعيات هذا العجز المفتعل الذي ومن المؤكد قد ينتهي الي تراكمات مالية وعجز موازنة مضاعف خلال السنوات القادمة وربما قد يصعب في تلك الحاله تجاوز الازمات المالية والديون .

وألمح إلي أن ما يتردد عن تغطية العجز سيتم عن طريق السحب من احتياطي الاجيال القادمة وتلك الكارثة والطامة الكبري التي ستحطم ثروات الدولة ومدخراتها لذا وجب التنويه بالوقوف امام ما قد ينجم عن الكوارث المالية علي رواتب المواطنين ومدخراتهم.

«التجارة»: 12.7 مليون دينار لدعم المواد التموينية والإنشائية في ديسمبر

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية امس الأحد إن قيمة الدعم المقدم للسلع والمواد التموينية والانشائية المدعومة باصنافها بلغ 12,7 مليون دينار كويتي (نحو 41 مليون دولار امريكي) في شهر ديسمبر الماضي.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أن قيمة المبالغ الموجهة لدعم المواد الغذائية التي تشمل المواد الأساسية إضافة إلى حليب ومغذيات الأطفال بلغت 4,6 مليون دينار (نحو 14 مليون دولار).

وأفادت بأن إجمالي قيمة دعم مواد الحليب ومغذيات الأطفال بأنواعها بلغ 862 الف دينار (نحو 2,8 مليون دولار) مبينة انها انفقت على 21 صنفا منها.

وذكرت أن قيمة دعم المواد الإنشائية بلغت 8,1 مليون دينار (نحو 26 مليون دولار) مشيرة إلى أن عدد المستفيدين من المواد التموينية بلغ نحو 129,2 مليون مستفيد موزعين على 236594 بطاقة تموينية.